تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحول النظم الغذائية :
الأولويات والإجراءات

زروالي اسعيد الصغير **(s.zarouali@hcp.ma)**
رئيس قسم البرامج الفلاحية والتنمية القروية
المندوبية السامية للتخطيط - المملكة المغربية

- كيف تطورت النظم الغذائية في بلدك المملكة المغربية كدولة في شمال إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط؟ مع عرض بعض المؤشرات؟
- ما هي السياسات الزراعية التي تنزيلها في المملكة المغربية خاصة خلال السنوات العشر الماضية لدعم تحول النظم الغذائية وما يرافقها من إجراءات ؟
- بعد الأزمات المتتالية التي عرفها العالم، الصحية والجيوسياسية وكذا المناخية، كيف تأثرت النظم الغذائية بالمملكة المغربية ؟ وكيف تتعامل الدولة مع هذا المعطى ؟

المغرب يتطور من المخطط الأخضر إلى الجيل الأخضر :

- ما هي المكونات الرئيسية للاستراتيجيات الجديدة وكيف تدعم تحول النظم الغذائية بشكل ملحوظ في ضوء أزمة الغذاء الأخيرة ؟
- ما هي فوائد اعتماد نهج النظم الغذائية في التخطيط الاستراتيجي للحكومة المغربية ؟

1. كيف تطورت النظم الغذائية في المملكة المغربية كدولة في شمال إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط؟ مع عرض بعض المؤشرات ؟

عرفت الأنظمة الغذائي، في المملكة المغربية، كباقي دول البحر الأبيض المتوسط، تغيرات عميقة، وذلك موازاة مع التحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتي خلقت تغييرا كميا ونوعيا في استهلاك الأسر.

وفي ظل هذه التغيرات واخذا بعين الاعتبار التحسن التدريجي لوفرة الإنتاج الزراعي المحلي والانفتاح المتسارع على الأسواق الخارجية برزت أكثر تحولات النظم الغذائية والإقبال الكبير على نظم غذائية محلية متأثرة بمثيلتها في باقي المجتمعات خاصة البحر الأبيض المتوسط وكذا بنظم غذائية مستوردة بأكملها كنتيجة لتطور وسائل التواصل بين المجتمعات وخاصة سياسة الاشهارات التي تقوم بها الشركات العالمية ذات صلة وتنامي الهجرة بين القارات.

وأصبحت هذه التحولات أكثر حدة كما هي في جميع الدول التي تبنت الانفتاح على الأسواق الخارجية وأصبحت متأثرة بالتقلبات الاقتصادية والجيوستراتيجية التي يعيشها العالم اضافة الى العوامل المناخية. وتتجلى هذه التحولات بظهور قوائم أطعمة متنوعة تعرض في المطاعم الخاصة متخصصة وكذا في المطاعم المدرسية.

- الوضعية الراهنة : تجليات وتحولات النظم الغذائية
  - الوضعية العامة قبيل جائحة كوفيد
- نمو ايجابي للاقتصاد الوطني

★تحسن في مجمل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية قبيل ظهور جائحة كورونا

- نمو اقتصادي مهما مما أثر إيجابا على مستوى عيش السكان:

- نمو 2,5% + في 2019 ثم تراجع ليسجل 6,3% - في 2020.
- تحسين في دخل الأسر (الدخل الفردي الخام المتوفر: 21777 درهم (2007) الى 24098 درهم (2021).

- تراجع البطالة

- انخفاض نسبة البطالة لتسجل 9,2% في 2019 ، لكن مع الأزمة ارتفعت الى 11,9 % في 2021.
- انخفاض نسبة الفقر من 4,8 % لسنة 2014 الى 1,7 % لسنة 2019 ،
- مع جائحة كورونا والجفاف انتقلت نسبة الفقر إلى 2,5 % في 2020،

- انخفاض نسبة الهشاشة لدى الأسر : 12,5% في 2014 إلى % 7,3 في 2019، لترتفع إلى % 8,9 في 2020.
- الإجراءات المتخذة خففت من آثار الأزمة: وبذلك لكان الفقر % 11,7 ونسبة الهشاشة لوصلت % 16,7.

★تطور ايجابي في الإنتاج وفي استهلاك الأسر

- تحسن في النفقات

- الزيادة في نفقات الأسر الخاصة بالمواد الغذائية: % 49 في 1985 الى % 41 في 2001 ثم % 37 في 2014 .
- تحسن في النفقات العامة للأسر: 4 مرات بالمقارنة مع 1985.

- تحسن وتنويع في المواد الغذائية المستهلكة:

- استهلاك اللحوم % 23,5 من النفقات في أول القائمة 2014.
- استهلاك الحبوب % 23,6 من النفقات في أول القائمة 1985.
- الاتجاه التنازلي في استهلاك المواد الغنية بالسكريات (الحبوب، السكر ومشتقاتهما).
- الاتجاه التنازلي في استهلاك الشاي والبن (القهوة) .
- الاتجاه التصاعدي استهلاك المواد الغنية بالبروتينات (الحليب، البيض، السمك واللحوم الحمراء)
- الاتجاه التصاعدي في استهلاك المواد الغنية بالأملاح المعدنية والفيتامينات خاصة الفواكه والخضروات.

- تحسن في الإنتاج الفلاحي

- تسجيل إنتاج قياسي للحبوب (115 مليون قنطار)
- تحسن في تغطية الاحتياجات الغذائية بين سنتي 2008 و 2019:
  - ➢ الفواكه والخضروات: من 98% إلى 100%،
  - ➢ اللحوم البيضاء : من 97% إلى 100%،
  - ➢ اللحوم الحمراء : من 98% إلى 100%،
  - ➢ الحليب : من 94% إلى 98%،
  - ➢ زيت الزيتون : من 93% إلى 94%.
- انخفاض تغطية احتياجات الحبوب من 72% إلى 59% بين سنتي 2018 و2019.
- تحسن في الإنتاجية: تسجيل فائض في إنتاج بعض المواد والتي يتم تصديرها : الخضروات والفواكه و الحوامض والدواجن.

- تعزيز دعم الفلاحة الصغيرة وإدماج المرأة في القطاع

- تعزيز وضع صغار الفلاحين:
  - ➢ بذل مجموعة من الجهود تمحورت أساسا حول تحويل زراعة الحبوب إلى محاصيل ذات قيمة مضافة عالية وأقل حساسية للمخاطر المناخية،
  - ➢ تطوير المنتجات المحلية والزراعة العضوية من أجل تمكين المزارعين من دخل فلاحي إضافي ،
  - ➢ تكثيف الإنتاج الحيواني والنباتي،
- تأطير الفلاحين من أجل تحسين المردودية وتثمين الإنتاج،
- صادق المغرب سنة 2019 على ثلاثة قوانين تنص على حق المرأة السلالية في استغلال الأراضي الفلاحية،
- إطلاق برنامج تفويت الأراضي الجماعية لذوي الحقوق سنة 2020 ،

- تكثيف الجهود لتطوير فلاحة مستدامة وقادرة على الصمود

- وضع العديد من البرامج المتعلقة، على وجه الخصوص: تجهيز 635000 هكتار بتقنيات الري المقتصدة للمياه حتى سنة 2020،
- تأهيل السلاسل الفلاحية من خلال إبرام 19 عقدا-برنامجا بين الدولة والمهنيين في القطاع الفلاحي،
- عتماد قانونين يتعلقان بالاستغلال الأمثل للمبيدات والأسمدة.
- تقدم ملحوظ في الحفاظ على التنوع الجيني:

- ➢ يعد المغرب من أوائل الدول التي صادقت على العديد من الاتفاقيات للحفاظ على التنوع الجيني،
- ➢ العمل العالمية للحفاظ والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للزراعة والأغذية،
- ➢ المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية،
- ➢ التزم بالحفاظ على الموارد الجينية وتوصيفها وتقييمها: بتعزيز البحث والتكوين ونقل التكنولوجيا:
  - o الموارد الوراثية النباتية المحفوظة في بنوك الجينات من 22000 إلى 69626 بين سنتي 2008 و2020.
  - ■ تعزيز التعاون الدولي من أجل فلاحة مستدامة
- جذب المزيد من الاستثمار في القطاع الفلاحي وتعزيز قدراته الإنتاجية،
- تعزيز علاقات التعاون مع مختلف الشركاء الدوليين و الإقليميين :
  - ➢ جهودا متواصلة في إطار التعاون جنوب- جنوب من أجل تنمية الفلاحة المستدامة منها .AAA
  - ➢ ضمان الأداء السليم للأسواق الفلاحية، (نظاما معلوماتيا حول أسعار المنتوجات الفلاحية لتعزيز الوصول السريع إلى المعلومات المتعلقة بأسواق المواد الغذائية).
- ● تحسن في المؤشرات المتعلقة بالتغذية والتغذوية

★ المؤشرات التغذوية

- نسبة السكان الذين لم يصلوا إلى الحد الأدنى من السعرات الحرارية، قبل الوباء، خلال الفترة 2007-2014، انخفاضا من 0,9% إلى 00,1%,1% على المستوى الوطني،
- انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد الذي يناهز25,9% سنة 2020 ،
- انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يمثل % 2,6 أن الساكنة تبقى مطمئنة إلى حد كبير مقارنة بنظيرتها في البلدان ذات الدخل المنخفض.

★تحسن الحالة التغذوية للأطفال

- الحالة التغذوية للأطفال دون سن الخامسة تحسنًا ملحوظًا، بين سنتي 2004 و 2018:
- الهزال : انخفاض من % 9,3 إلى % 2,6،
- نقص الوزن: انخفاض من % 10,2 إلى % 2,9.
- التقزم : على الرغم من انخفاضه بمقدار 3 نقاط، إلى جانب زيادة الوزن والسمنة واستمرار نقص المغذيات الدقيقة، لا تزال تمثل مشكلة صحية حقيقية.

★صحة الأم والطفل

- انخفض معدل وفيات الأمهات %35: من 112 حالة وفاة /100000 ولادة حية (2010) إلى 72,6 (2018).
- بين سنتي 2011 و 2018 :
- ارتفعت نسبة الولادات التي تتم بمساعدة كوادر صحية مؤهلة من % 73,6 إلى % 86,6 ،
- انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة %27، من 30,5 إلى 22,2 حالة وفاة /1000 ولادة حية،
- انخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة من 21,7 إلى 13,6 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية.

2. ما هي السياسات الزراعية التي تنزيلها في المملكة المغربية خاصة خلال السنوات العشر الماضية لدعم تحول النظم الغذائية وما يرافقها من إجراءات ؟

- المغرب يتطور من المخطط الأخضر إلى الجيل الأخضر، ما هي المكونات الرئيسية لهذه الاستراتيجية الجديدة ؟

كما لا يخفى عنكم أن قطاع الفلاحة بالمملكة المغربية حظي بأهمية كبيرة منذ الاستقلال بدا من سياسات قطاعية أو الخاصة ببعض سلاسل الإنتاج الى مشاريع مندمجة لنصل الى 2008 لاعتماد استراتيجية المغرب الأخضر التي اعتمدت على ركيزتين أساسيتين :

- الاولى : "مخطط المغرب الأخضر" (2008-2020) الذي تتمثل أهدافه في تعزيز وزن الفلاحة في الاقتصاد الوطني، عن طريق مضاعفة الناتج الفلاحي الخام ودعم الصادرات الزراعية، ورفع حجم الاستثمارات وتطوير سلاسل الإنتاج ومكننة القطاع الفلاحي وتنظيم المهنيين، ورفع معدلات تغطية الحاجيات الغذائية اظافة الى توطيد اندماجها في الأسواق الوطنية والدولية، ومحاربة الفقر والحد من هشاشة صغار الفلاحين، وضمان استدامة الموارد الطبيعية على المدى البعيد. وتعتمد على ركيزتين :
    - فلاحة متطورة موجهة للأسواق الوطنية والدولية،
    - فلاحة تضامنية موجهة لصغار الفلاحين .
    - موازاة مع الركيزتين سالفتي الذكر، تم اعتماد مجموعة من الإجراءات الأفقية.
- الثاني: استراتيجية الفلاحة "الجيل الأخضر 2020-2030" وتقوم هذه الإستراتيجية على ركيزتين تهمان العنصر البشري ومواصلة دينامية التنمية الفلاحية.
    - الركيزة الأولى : تثمين العنصر البشري واعتباره أولوية في أي رهان تنموي يتعلق بتطوير قطاع الفلاحة، وذلك من خلال انبثاق جيل جديد من الطبقة الوسطى الفلاحية، وخلق جيل جديد من المقاولين الشباب وكذا جيل جديد من التنظيمات المهنية في القطاع الفلاحي.
    - الركيزة الثانية : تتمثل في مواصلة دينامية التنمية الفلاحية والتركيز على تحديث وعصرنة القطاع بتعزيز سلاسل القيم وتطوير سلاسل الإنتاج الفلاحية، وخلق جيل جديد من "المقاولين الشباب" بالقطاع الفلاحي. وتهدف كذلك الإستراتيجية إلى تحسين مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية وتطوير الفلاحة المستدامة والمرنة، ولاسيما من خلال تنفيذ البرنامج الوطني لتزويد بمياه الشرب والري 2020-2027.
    إضافة إلى وضع إمكانات حديثة تستهدف خلق الثروة، وتنويع فرص الشغل والارتقاء بالبادية المغربية

3. بعد الأزمات المتتالية التي عرفها العالم، الصحية والجيوسياسية وكذا المناخية، كيف تأثرت النظم الغذائية بالمملكة المغربية ؟ وكيف تتعامل الدولة مع هذا المعطى ؟

مع حلول عام 2020، وتعاقب الأزمات الصحية جائحة كوفيد، و تعاقب سنوات الجفاف ثم عواقب أزمة الحرب في أوكرانيا، كلها أثرت سلبا على القطاع الفلاحي :

- الوضعية في ظل هذه الأزمات
- ارتفاع نسبة الفقر

- ارتفاع نسبة الفقر في مجموعة خلال السنتين الماضيتين.
- وبالنسبة للمغرب فقد تراجعت قيمة مؤشر الفقر الى القيمة التي كانت عليه قبل سنوات، حيث أصبحت مجموعة من السكان المتواجدين في أسفل الطبقة المتوسطة في وضعية هشة وقريبة من الفقر.

- تراجع في إنتاج الحبوب

شهد المغرب تراجعا مهما في إنتاج الحبوب خلال الموسم الماضي، حيث تراجع إنتاج الوطني في المغرب الى 32 مليون قنطار من الحبوب بدل 78 مليون قنطار كمعدل الإنتاج خلال 10 سنوات الماضية.

- الزيادة في الأسعار وارتفاع البطالة

ارتفاع أسعار المواد الغذائية موازاة مع ارتفاع البطالة وانخفاض نسبة الشغل المتوفر على مستوى دولة شمال افريقيا، أثر سلبا على دخل الاسر بالموازاة مع الزيادة في نفقات الاسر خاصة منها الفقيرة والمزارعين الصغار المتأثرين بتوالي سنوات الجفاف.

- التضخم المستورد

وتعتبر هذه التأثيرات السلبية مستوردة في مجملها في دول شمال إفريقيا، خاصة ما يتعلق بالتضخم مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقية في الأسواق الدولية والنقل.

- أزمة الولوج إلى الخدمات الصحية

- كانت لجائحة كورونا تأثيرا سلبيا على ولوج الأشخاص إلى الرعاية اللازمة التي يحتاجون إليها. اذ كشفت نتائج البحث الوطني الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2020 حول تأثير كورونا، أن ما يزيد قليلا عن ربع النساء (26,2%) ممن احتجن إلى خدمات صحة الأم لم تكن قادرات على الوصول إليها و 20,8% فقط في مجال خدمات الصحة الإنجابية.

- صمود الاقتصاد الوطني لهذه الهزات
- تغطية صحية شاملة

- معدل التغطية الطبية سنة 2020 نحو 70% من السكان، وذلك مع مراعاة إدماج فئات جديدة من المهن الحرة والعمال غير المستأجرين.
- ومن أجل تعزيز المساواة في الحصول على الرعاية الصحية لجميع المواطنين، وللمساعدة في وقف الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد، أطلق جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، رسميا في 14 أبريل 2021 .
- ورش تعميم الحماية الاجتماعية. وفي هذا الإطار، تم تبني القانون 09-21 المتعلق بالحماية الاجتماعية الذي يشكل قفزة مجتمعية كبيرة.
- ومن بين ما ينص عليه هذا القانون هو تعميم التأمين الصحي الإجباري، خلال الفترة 2021-2022، لصالح 22 مليون مستفيد إضافي من التأمين الأساسي على المرض الذي يغطي تكاليف العلاج والأدوية والاستشفاء. تبلغ التكلفة الإجمالية لتعميم الحماية الاجتماعية حوالي 51 مليار درهم منها 14 مليار درهم لتعميم التأمين الصحي الإجباري.

- تطور الانتاج

لا يزال إنتاج الحبوب المحلي يعتمد على الأمطار، بالكاد يتجاوز 6,5 مليون طن في الموسم، ويستجيب لأقل من 55٪ من الاحتياجات الغذائية للسكان الذين يتجاوزون 37 مليون نسمة. ويصل العجز حوالي 59 كجم لكل فرد من القمح الناتج عن مستوى الاستهلاك (185 كجم / فرد) و مستوى الإنتاج المحلي (126 كغم / للفرد) أي بنسبة 45٪ للفرد. ويصل هذا الفارق إلى + 63٪ على مستوى البلدان المغاربية وهو سلبي ويختلف من بلد إلى آخر. يوضح الجدول أدناه الاختلافات بين الإنتاج والاستهلاك للفرد في دول المغرب العربي:

- تحسن في مستوى المعيشي

سارعت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وتيرة مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي بالمغرب، مما مكن الأشخاص الذين يعانون من الهشاشة من تحسين ظروفهم المعيشية والاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ولتحقيق هذه الغاية تستند المقاربة المعتمدة لمكافحة الفقر بالمغرب على مجموعة من الاستراتيجيات، تهدف إلى مكافحة الهشاشة والإقصاء، وتوسيع نطاق الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتطوير نظام الحماية الاجتماعية وتعزيز صمود الطبقات الهشة ضد الصدمات المناخية.

- ظهور شركات عالمية متخصصة في التغذية
- خلق المناطق الحرة
- تدفق الاستثمارات موجهة الى التغذية
- انتعاش صادرات المواد الغذائية

- السياسات العمومية

سياسة الدعم المباشر والغير المباشر

- دعم المواد الغذائية عند الاستهلاك
- دعم عند الإنتاج
- خفض الضرائب المفروضة على استيراد المواد الغذائية

سياسة اتفاقيات التبادل الحر (ثنائي، متعدد الأطراف، جنوب جنوب، شمال جنوب ، ....)

- دور الموروث الثقافي (الثقافة الشعبية) في الحفاظ على الأنظمة الغذائية
- الحلول الممكنة للصمود أمام هزات وارتدادات الأزمات

بالنسبة للمغرب، اتخذت عدة إجراءات منها ما هو مستعجل ومنها ما هو على المدى المتوسط والبعيد.

★الإجراءات المستعجلة

- تعبئة موارد مالية كافية بخلق صناديق خاصة او بتفعيل صناديق متواجدة خاصة التي تعنى بدعم بعض المواد الأساسية وكذا بمحاربة اثار الجفاف، لمواجهة الظرفية الصعبة.
- تعزيز الدعم المباشر، بمختلف انواعه، للأسر الفقيرة.
- تعميم التغطية الصحية لكل المواطنين ابتداء من فاتح دجنبر 2022.
- خلق واطلاق السجل الوطني للسكان لتحديد المستهدفين بالدعم.
- خلق واطلاق السجل الوطني الفلاحي (المزارعين) لتحديد المستهدفين بالدعم والمواكبة.
- الرفع من كميات دقيق قمح الطري المدعم.
- ضمان وتأمين استيراد كميات مهمة من الحبوب والقطاني عبر مراحل طول الموسم ومع تنويع الأسواق.
- توزيع الاعلاف على مربي الماشية والرفع من نقط الماء لتوريد الماشية.
- الرفع المؤقت للرسوم الجمركية على استيراد الحبوب والقطاني.
- تقوية وتعزيز مخزون الحبوب عبر مختلف جهات البلاد مع ضمان الدعم المخصص للتخزين.
- المحافظة على الموارد المائية، وذلك بوقف الدعم الممنوح للزراعات والاغراس الجديدة التي تستهلك كميات كبيرة من المياه.
- إعادة تبني سياسة السقي التكميلي بالأذرع الخاص بالحبوب.
- توسيع وتشجيع زراعة الحبوب في المناطق السقوية لضمان أدنى انتاج من الحبوب.
- رفع الرسوم على استيراد العجول للتسمين او الموجهة للذبح،
- رفع الرسوم على استيراد بقرات الحلوب اةو في مرحلة "الانجاب"،

★الإجراءات على المدى المتوسط والبعيد

- ضمان أدنى مستوى من انتاج وطني من الحبوب في المناطق المروية (المسقية).
- خلق مخزون استراتيجي للحبوب والمواد الغذائية الأساسية.
- تبني سياسة السيادة الغذائية بدل الامن الغذائي.
- تطوير برامج التي تستهدف المحافظة على الثروات الطبيعية (الماء، التربة، ...).
- المحافظة على التنوع البيولوجي خاصة أصناف النباتات والسلالات المحلية بخلق بنك للجينيات.
- مراجعة وتحديث الدورات الزراعية والرفع من الاستثمارات في القطاع الزراعي.
- مواصلة دعم وتشجيع استعمال الأسمدة وبذور المختارة للرفع من الإنتاجية والإنتاج.
- تطوير البحث العلمي الزراعي لأنتاج أصناف مقاومة للأمراض وأقل استهلاكا للماء.
- تنويع اسواق استيراد الحبوب.
- التشجيع على خلق أنشطة غير فلاحية في المناطق الريفية (القروية) لتنويع وتعزيز الدخل لدى المزارعين الصغار.
- دعم وتشجيع المبادرات لدى الشباب وصعود فئة من المستثمرين الشباب في القطاع الفلاحي.
- الاعتماد على أنظمة غذائية محلية مع استغلال الموروث الثقافي في التخزين والاستهلاك.
- حفظ الهدر وضياع المواد الغذائية.